

التعليل الصرفي عند الدكتور أحمد مختار عمر في معجم الصواب اللغوي.

أ.م.د. خالد عباس حسين السياب

م. صلاح مهدي جابر

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

Salah.j@uokerbala.edu.iq

المستخلص:

إنّ هذا البحث يرمي إلى الكشف عن التعليل الصرفي عند الدكتور أحمد مختار عمر لاسيما في كتابه معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ، مع تبيان المنهج والمعايير التي استعملها في هذا المعجم مع عرض لبعض تعليقاته الصرفية ، تابعاً أيسر التعليقات وأقربها قبولاً لدى المثقف العربي.

وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي . إذ خرج البحث بجملة من النتائج أهمها أنّ النمو والتطور حقان ثابتان من حقوق اللغة العربية وجوهان في بنيتها التكوينية وأنّ هناك فرقاً بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطور .

الكلمات المفتاحية: - التعليل الصرفي ، مسارات التعليل الصرفي .معجم الصواب اللغوي

المقدمة:

التعليل هو الطريق الموصل إلى تععيد القواعد في الدراسات اللغوية من أصواتها وصرفها ونحوها وهو الأساس في تأصيل الأصول، والضوابط والأحكام للظواهر اللغوية، والتعليل الصرفي كان وما يزال اشرف علوم العربية ، فإننا نضع بحثاً بين يدي المثقف العربي نقف فيه على جانب من جوانب التعليل الصرفي في معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ، فجاء هذا البحث على شكل فقرات؛ من مدخل، و بيان مصطلح التعليل، والأصول التي اعتمدها الدكتور أحمد مختار عمر في تعليقاته الصرفية من السماع والقياس والسياق ثم بيان تفصيلي لبعض تعليقاته الصرفية وخاتمة حوت أهم النتائج التي توصلنا لها.

مدخل :

إنّ معجم الصواب اللغوي ضمّ موضوعات النحو والصرف والدلالة ، وسوف نفتصر في حديثنا هنا عن مساره في التعليلّ المتعلق بالجانب الصرفي لاسيما و أنّ التعليلّ الصّرفي في معجم الصواب اللغوي ظاهرة بارزة لافتة للانتباه ؛ فهو يورد المسائل الصرفية التي ذكرها بالعلل المناسبة والملائمة لها.

فتعليلات الدكتور أحمد مختار عمر كانت متنوعة بين العلل التعليمية والقياسية ، وقد كثرت لديه العلل التعليمية ، فكانت تعليقاته في الغالب موافقة لما علل به سيبويه في الكتاب ، ومعلوم لدينا أنّ التعليلات التي ظهرت لدى سيبويه تعليقات تعليمية وصفية؛ لأنها تصف الظواهر اللغوية ، وتفسرها بعيداً عن الفلسفة والمنطق ، فقد ذكر الدكتور مازن المبارك ((إنّها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية)) (1)

ومن أمثلة تلك العلل الواردة في معجم الصواب اللغوي من قول بعضهم: تهدمت حوائط المبنى، مرفوضة لأنّها؛ لم ترد في المعاجم القديمة جمعا لكلمة(حائط)بمعنى(جدار)،علل الدكتور أحمد مختار عمر ذلك فجمع(فاعل)غير العاقل على(فواعل)جمع قياسي، وقد جاء في الوسيط أن(حائط)بمعنى الجدار يجمع على(حيطان)و(حوائط)علة قلب الواو ياء في كلمة(حيطان) فالأصل فيها(جوطان)؛ لأنّه من(حائط يحيوط) ، إذ قلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها (2)

وأما العلل القياسية فهي العلل التي حُمِلَ فيها الشيء على شيء آخر ؛ لعله كأن تكون تلك العلة علة المشابهة أو غيرها ، وهذه العلل ظهرت عند سيبويه ومن سبقه ثم المتأخرون من بعده الذين برزوا في العصور المتأخرة ، ومن أمثلة ما جاء من هذه العلل علة حمل الفرع على الأصل ، إذ ذكر أن الصفة (حَمْرَاء) لا يجوز أن تُجمع جمع مؤنث سالمًا ؛ إذ لا يُقال في جمعها : (حَمْرَاوَات) حملًا على المذكر (أَحْمَر) الذي لم يجمع جمع مذكر سالمًا ، إذ لم يَقُولُوا في جمعه (أَحْمُرُونَ) أي إنَّ المؤنث حُمِلَ على المذكر في الجمع ، ومعلوم أنَّ المؤنث فرع **بيان مصطلح التعليل :**

لمصطلح التعليل أكثر من تعريف ذلك لاختلاف العلوم التي تتضمنه، وبالرغم من وجود علاقات قوية تربط هذه العلوم بعضها ببعض ، كارتباط علوم اللغة بعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف وعلوم الفلسفة والمنطق والكلام ، فثمة تفاوت واضح بينها . فما تراه علوم الفلسفة يختلف عما تراه علوم الفقه الإسلامي ، وهو يختلف أيضاً عن الطريقة التي تعتمدها فروع اللغة العربية في تطبيق التعليل على تراكيبها وألفاظها، بل يمكن القول : إنَّ وجوده في تلك الفروع ذاتها ليس واحداً ؛ فالبلاغة تشرحه بمفرداتها وتقيده بمصطلحاتها ، والنحو يقدمه عن طريق شروط وموجبات يفترض تحققها . وهكذا الأمر في فروع العلم الواحد ، كلُّ يراه بمنظاره الخاص . ولكنَّ مع تعدد الأوجه التي يأخذها المصطلح من علم لآخر لا بُدَّ أن تحصل تقاطعات بين تلك الأوجه على حدِّ واحد ، أو تعريف دقيق له يوحد رؤيتها ، ويوجه حركتها الوجهة الصائبة في معاجم اللغة العربية يحمل مصطلح التعليل أكثر من معنى ، وتجتمع كل المعاني في ثنائية السبب والمسبب . فقد أورد ابن فارس (ت 395 هـ) ثلاثة أصول أو جذور لغوية لكلمة العلة ، قال : ((فالأول العَلَل وهي الشَّرْبَةُ الثانية . ويقال عَلَلٌ بعد نَهَلٍ . والأصلُ الآخرُ العائِقُ من عاقٍ يَعُوقُ ، ومنه قول الخليل : العِلَّةُ حَدَثٌ يَشْعَلُ صاحبه عن وجهه . والأصل الثالث : العِلَّةُ المَرَضُ (3) كما أضاف ابن منظور (ت 711 هـ) معنى آخر ، قال : هذا عِلَّةٌ لهذا ؛ أي : سببٌ (4) ومن هنا ارتبط التعليل النحوي بمدلوله اللغوي ، وصار يعني البحث عن السبب وإيجاد الحجة وما شابه هذا المعنى في كتب الاصطلاح نجد ظلال هذه المعاني في تعريف موحد للعلة قيل : هي المَعْرِفُ للحُكْمِ ... وما يتوقَّف عليه الشيء ، وقيل : ما يقتضي الحُكْمَ ، وهي إما تامةٌ أو ناقصةٌ . وقيل : هي ما يحتاج إليه وجودُ الشيء (5) وعلى الرغم من أنَّ كتب النحاة قد أغفلت التعريف أو الحد ، إلا أنَّ هذا المصطلح شُرح في بعض الكتب على أنه ذِكْرُ حكمٍ واقع أو مُتَوَقَّع . وقد جَمَعَ أبو البقاء الكفوي (ت 1094 هـ) تلك المعاني في تعريف واحد للعلة في مطلق معناها فقال : ما يتوقَّف عليه الشيء سواء أكان المحتاج : الوجود أم العدم أم الماهية . وفي نهاية كلامه عنها حدَّها بقوله : تقريرُ ثبوت المؤثر لإثبات الأثر (6) . أخذت العلة الصرفية بالظهور مع نشوء الدراسات الصرفية التي كانت ممتزجة مع الدراسات النحوية في القرن الثاني الهجري (7) ، فكان الحكم الصرفي يعلل ؛ لتوضيحه وبيانه ، وقد بدأت العلل الصرفية منذ زمن بعيد ظهرت قبل ظهور كتاب سيبويه إلا أنَّ أكثر تلك العلل المنقولة إلينا كانت نحوية وأما العلل الصرفية فكانت نادرة (8) ، وما يمكن أن يدرج ضمن العلل الصرفية ما ورد من تعليل على لسان أعرابي إذ قال : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقال له أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) : أنقول : جاءته كتابي فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ ، أراد الأعرابي بتعليقه هذا أن يبين لنا أن الذي سوغ له تأنيث الفعل الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى كثير في التعليلات الصرفية (9) ؛ إذ الكتاب في قوله السابق بمعنى الصحيفة ، فكانت العلل الصرفية تأتي عفوية عن طريق الإجابة عن إشكال يكون في ذهن السائل .

لذا فالعلة الصرفية تدرجت في نشأتها ؛ إذ كانت في بدايتها يسيرة عفوية تعتمد على الفطرة والذوق مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الفلسفة والمنطق ؛ إذ كان الهدف منها مجرد التعليم فهي علل وصفية (10) ثم تطورت بعد ذلك شيئاً فشيئاً بمرور الزمن إلى أن أصبحت أكثر نضجاً وازدهاراً في القرنين الثالث والرابع الهجريين ثم تطورت كثيراً في القرنين السادس والسابع الهجريين فصارت متشعبة ممتزجة بالفلسفة والمنطق اللذين دخلا إلى الحضارة العربية بظهور الترجمة (11) ، وهذا التطور أمر طبيعي لا غرابة فيه ؛ لأن الشيء يولد يسيراً ثم يتطور بالتدريج إلى أن يصبح أكثر صعوبة وتعقيداً .

الاصول التي اعتمدها الدكتور أحمد مختار عمر في التعليل الصرفي:

بنى الدكتور أحمد مختار عمر مسار عمله في التعليل الصرفي الذي أقام عليه معجم الصواب اللغوي في أصليين ؛ أحدهما لا يخضع لقاعدة، ولا مجال للاحتكام فيه إلى كتب النحو والصرف، وإنما يكون الاحتكام فيه إلى النقل عن العرب وإلى المعاجم اللغوية، ويعرف هذا الأصل بالسماع، والسماع : هو أصل من أصول النحو

واللغة، ودليل من أدلتها عرفه ابن الأنباري بأنه ((الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))⁽¹²⁾، وعليه يمكننا أن نتصور أن السماع عملية استقرار لكلام العرب تعطينا صورة واقعية وواضحة عن ظاهر اللغة نستند إليها في إقامة قوانين العربية وعلومها الأصلية، لذا أحاطه علماءنا القدامى بكثير من المحاذير، سموها حدود السماع التي تحولت شيئاً فشيئاً إلى قيود تعيق التوسع في الأخذ عن العرب، ومن ثم حركة اللغة وامتدادها واقتصارها على أن تصور واقعا لغويا محدودا زماناً ومكاناً⁽¹³⁾، وثانيهما يخضع لقاعدة عامة تجمع الأشياء وتضم النظائر وتربط الجميع بخيط واحد، يسمى القياس.

القياس: ويعد القياس الأساس الثاني الذي أقام عليه أحمد مختار عمر معجمه فهو يستعين به في قبول وجه أو ترجيحه وفي النادر تضعيفه، وموقفه منه أنه يأخذ به ولا يلغيه، بل إنه يطلقه ويتوسع في استعماله كما فعل الكوفيون وشاهد ذلك قوله: ((ومما صححناه عن طريق التوسع في القياس واستعمال جملة من القواعد الكلية، التي أقر بعضها مجمع اللغة المصري: قياسية (فعالة) للدلالة على بقايا الأشياء، مثل: الأكلة، و الفراكة، والحداثة، والانتقال من فتح العين في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع))⁽¹⁴⁾، والملاحظ على مؤلفه أنه لم يكتف بالقياس الذي ورد به السماع إنما سلك سبيل القياس غير المسموع، من ذلك إجازة استعمال اللفظ على غير استعمال العرب مادام جارياً على أقيستهم من مجاز واشتقاق، وتوسيع دلالة، وغيرها، ومستنده في ذلك إلى قول ابن جني (ت392هـ): ((للإنسان أن يرتجل من المذهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص))⁽¹⁵⁾

السياق: كذلك السياق يقوم بدور المتمم لفهم المعاني المقصودة وتحديدتها ((إن معرفة مادة الكلمة وأصلها الاشتقاقي والصيغة التي صيغت بها لا تكفي غالباً لتحديد معناها تحديداً تاماً دقيقاً؛ فإن كل كلمة بعد أن أخذت من مادتها الأصلية وبنيت على أحد الأوزان الصرفية استعملت في مواطن الكلام وخصصها الاستعمال بمعانٍ أخص من المعنى العام الذي تدلُّ عليه مادتها وتتعدد الاستعمال خلال العصور وفي مختلف المناسبات وفي شتى البيئات يتم للكلمة أكثر من معنى ويجمع لها أكثر من دلالة. وهذه الاستعمالات أو المعاني المتعددة تتصل كلها بالمعنى الأصلي اتصالاً قوياً أو ضعيفاً قريباً أو بعيداً وتفيد الكلمة في ذاتها المعاني التي اكتسبتها كلها وكأنها مخترنة فيها كامنة في تضاعيف حروفها ويبرز أحدها حين استعمال الكلمة في جملة معينة وسياق محدد من الكلام))⁽¹⁶⁾.

إن التطور الذي يحدث في بنية اللغة ويؤدي إلى ظهور دلالات جديدة تتطلبها ظروف الحياة وليست العربية بدعاً من اللغات، ذلك أن اللغات كافة تخضع لسنة التطور، وأن الكلمة في كثير من اللغات مادة حية يعمل فيها الزمان ويؤثر فيها⁽¹⁷⁾.

إذ نلاحظ على الدكتور أحمد مختار وفريق العمل أنهم لم يكتفوا بالقياس الذي ورد به السماع إنما سلكوا سبيل القياس غير المسموع، من ذلك إجازة استعمال اللفظ على غير استعمال العرب مادام جارياً على أقيستهم من مجاز واشتقاق، وتوسيع دلالة، وغيرها، ومستندين في ذلك قول ابن جني: ((للإنسان أن يرتجل من المذهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص))⁽¹⁸⁾، وأيضاً من قوله: ((ولو أن إنساناً استعمل لغة قليلة عند العرب لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين))⁽¹⁹⁾، وقد التزم الدكتور أحمد مختار عمر وفريق العمل معه في المعجم بمبدأ التوسع في كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية أم بالرجوع إلى المعاجم المسحية، أم باستعمال جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرتها المجامع اللغوية، أو باجتهااد خاص، وفتحوا باب الاستشهاد ليشمل أعلام العصر حتى يومنا هذا، لذا نجدهم يستشهدون بأقوال كل من: طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة والطيب الصالح، وأحمد شوقي وغيرهم، كما نجد أسماء لكتاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن جني (ت392هـ)، وابن رشد (ت578هـ)، وابن طفيل (ت581هـ)، وابن خلدون (ت808هـ)، وإخوان الصفا ...⁽²⁰⁾

من مسار التعليل الصرفي في معجم الصواب اللغوي:

إذ يشكّل هذا البحث أحد مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الصرفي، وهو مستوى دراسة الصيغ اللغوية ولاسيما التغييرات التي تعترى صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً، مثل اللواحق التصريفية، والسوابق، والتغييرات الداخلية، إذ يرى معظم اللغويين المحدثين أن هناك أقساماً رئيسة تنظم فيها المسائل الصرفية، ويضم كل منها عدداً كبيراً من الجوانب والقواعد الفرعية:

أولها: مخصص لتصريف الكلمة ويضم: الاشتقاق وأنواعه، والنسب والتصغير، والزيادة ومعانيها، ومسائل التعريف والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ونحو ذلك.

وثانيها: يضم التغييرات التي تعتري الكلمة من الإعلال والإبدال، والقلب والنقل والإدغام، والتقاء الساكنين ونحوها من قواعد الأداء الصوتية.

ومن علماء العربية من يحدّد ميدان الصّرف بأنّه دراسة لنوعين فقط من الكلمة: الاسم المتمكن، والفعل المتصرف، ، وسنبحث مسار التعليل الصوتي و الصّرفي الذي سار عليه الدكتور أحمد مختار عمر وفريق العمل في معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي:

تضمّن معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر قواعد عامة سمحت بتعليل قدر كبير من الألفاظ والاستعمالات التي درج عدد من اللغويين على جعلها في خانة الخطأ اللغوي ومجانبة الصواب نتيجة التسرع أو بسبب تمسّكهم وتبنيهم لموقف متشدد من دون بعد نظر وفقه صريح للعربية ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها. اضطر هذا السلوك أحمد مختار عمر وفريق العمل معه إلى التنبيه والتأكيد على أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب؛ " لأنّ الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة، وهذا يستلزم الاستقراء التام، وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان.

أمّا الحكم بالصواب فيكفي لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة ولذا كان الدليل السلبي أصعب بكثير من الدليل الإيجابي⁽²¹⁾، بل يمكن إقرار أكثر من هذا: إنه من الصعب - حتى بعد الدراسة الوافية للفظ من جوانب متعددة - كلمة ما بالخطأ بدعوى عدم ذكرها في المعجمات؛ لأنّ المعجمات على خطرها لا يمكن أن تكون وحدها ما يعول عليه في هذا الأمر. فربّما أغفلت اللفظ وأهملت النصّ عليه، بالرغم من وروده في كلام عربي فصيح يحتج به. ويحسن التذكير في هذا المقام بما أثر عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) فيما حكاه يونس بن حبيب (ت182هـ) قال: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير))⁽²²⁾ ، و((جاء أيضا من كلامه فيما رواه الأصمعي: "سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟، فقال: ليس بصحيفة؟ قال أبو عمرو: فحمله على المعنى))⁽²³⁾ ، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم.

إلحاق تاء التأنيث بصيغة "مفعّل" التي يستوي فيها المذكر والمؤنث: إذ شاع كثيرا إلحاق التاء بصيغة مفعّل

على السنة المحدثين، فبدلاً من امرأة مذكّار ومعطاء ومعطار ومهذار، ومرضاع، ومجهاض، ومكسال، يقولون:

امرأة مذكّارة ومعطاءة، ومعطّارة، ومهذّارة، ومرضاة، ومجهاضة ومكسالة، مرفوضة لأن صيغة (مفعّل) مما

يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقها التاء. وعلل الدكتور أحمد مختار عمر ذلك بأنّ صيغة (مفعّل) مما يستوي

فيه المذكر والمؤنث؛ ولذلك لا تلحق بها التاء. ولكن مجمع اللغة المصري أجاز أن تلحقها تاء التأنيث، سواء أذكر

الموصوف أم لم يذكر⁽²⁴⁾.

إلحاق تاء التأنيث بصيغة (مفعّل) التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:

من قول بعضهم: امرأة مسكينة، مرفوضة وذلك لإلحاق تاء التأنيث بكلمة على وزن (مفعّل)

وعلل الدكتور أحمد مختار عمر ذلك بأنّ الأكثر في لغة العرب أن يقع (مفعّل) للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، ولكن

ورد عن العرب إلحاق التاء في بعض الكلمات، ومنها (مسكين)، كما ورد في اللسان والمصباح وغيرهما، وعمّ

مجمع اللغة المصري القاعدة، فأجاز إلحاق التاء بصيغة (مفعّل) سواء ذكر الموصوف أو لم يذكر⁽²⁵⁾.

جمع (مرأة) على مراء أم مَرايا :

من قول بعضهم: علّقنا المَرايا على الحوائط، مرفوضة عند بعضهم، لعدم ورود هذا الجمع في المعاجم، علّقنا المراني على الحوائط فصيحة مهملة، علل الدكتور أحمد مختار عمر بقوله: ((المذكور في المعاجم أن كلمة (مرأة) تجمع على مراء، أما جمعها على (مَرايا)، فقد صوبه معظم اللغويين كالجوهري والازهري إذ قال كما نقل الزبيدي : ومن حوّل الهمزة قال: مَرايا، وخطأه بعضهم وذكر الجمعين عدد من المعاجم الحديثة كالوسيط ومحيط المحيط (26) والاساسي)) (27)، لقد خطأ الحريري جمع (المرايا)، إذ قال: ((و يقولون في جمع مرأة: مَرايا، فيوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين... والصواب أن يقال فيها (مَراء) على وزن (مَراع) أما (مَرايا) فهو جمع ناقه مري،... وقد جمعت على اصلها الذي هو (مَريّة) وإنما حذف الهاء منها عند أفرادها لكونها صفة لا يُشاركها المذكر فيها)) (28)، وذهب ابن منظور الى القول: ((والمرأة- بكسر الميم- التي ينظر فيها، وجمعها (المرائي) والكثير (المرايا) وقيل : من حوّل الهمزة قال (المرايا)) (29).

أما المعاجم الحديثة فقد ذكر الاساسي هذا الجمع، وفيه: ((مرأة جمع : مَرايا)) (30)، وفي معجم الرائد، ذكر أن جمع (المرأة) : مَرايا، ومَراء، وذكر مثل ذلك معجم الاخطاء الشائعة (31).

الا أن جمع المرأة على مراني قد ورد في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين قوله: ((وتشهد له المراني)) (32)، وما جاء عن الجاحظ في رسائله قوله: ((وخبرني عن المراني وكيف صارت ترى فيها الوجوه وتبصر فيها الخلق)) (33)، وقد علّق الدكتور ابراهيم السامرائي على قوله فقال: ((جمعت المرأة على المراني وهو جمع قياسي مثل: مدرسة، و مدارس أما المرانيا فعلى تحول الهمزة، أقول: ولأنّ (المرأة) أداة ذات غرض خاص أعملوا فيها التوليد فولّدوا منها فعلاً على توهم أصالة الميم فقالوا: (تمراي) إذ جاء في الحديث: (لا يتمرأى أحدكم في الماء) أي لا ينظر الى وجهه فيه كما قالوا: تمسك من المسكنة، وتمدّرع من المدّرة، وغير هذا كثير)) (34).

من هذا العرض فقد انكر الحريري جمع المرأة على المرانيا، ولكن ابن منظور ذكرها، ولا يجمع المعاصرون (المرأة) إلا على (المرايا) وقد نسبوا الى هذا الجمع فقالوا: المراني، كما قال القديس (الامشاطي)، وأن كلمة (المرايا) أخف في النطق من كلمة (المراني) التي تحتاج الى تنوين عند تنكيرها والتي عبر عنها الدكتور أحمد مختار عمر بأنها فصيحة مهملة- فيقال: (مراء) فكأنها جمع (المراي)، الذي اطلق عليه المعاصرون- كما يرى الدكتور أحمد مطلوب- اسم بانوروما (panorama)، فاذا أدخلت عليها الالف واللام يُظنّ أنّها (المرائي) الذي يُراني (35)، لذا فجمع (المرايا) اصوب واخف وأسهل في النطق.

هو إشارة منه إلى مخالفة القياس فيها، ولذلك نجد أن من المعجميين من يخطئها كالأزهري (370هـ) قال: ((والعوام يُقولون في جمع المرأة: مَرايا، وهو خطأ)) (36). ومنهم من يذكرها من غير تخطئة كالجوهري (396هـ) قال: ((والمرأة بكسر الميم: التي يُنظر فيها. وثلاث مراء، والكثير مَرايا)) (37). فالجوهري ذكر الجمع القياسي (المرائي) على بناء (المفاعل)، وغير القياسي (المرايا)، ولعل قوله: ((والكثير مَرايا)) تدل على كثرة استعمالها، فالمراني والمرايا سواء؛ إذ البناء واحد، وإنما الفرق بينهما إعلال ما حقه التصحيح، إذ قلبت عين اللفظ وهي الهمزة ياءاً على الرغم من أنها أصل وليست مزيدة، وقلبت لامه ألفاً، ولذلك نجد ابن مالك يصف ذلك بالشذوذ، قال ((كذلك شدّ مَرايا في جمع مرأة بإبدال الهمزة وهي غير عارضة في جمع)) (38).

ونجد أوضح بيان لها عند ابن عقيل قال: ((وربما عولمت الهمزة الأصلية، معاملة العارضة للجمع، وذلك قولهم في مرأة: مَرايا، ومرأة مفعلة من الرؤية، وهي التي كمطرقة، والهمزة فيها أصلية، ليست عارضة للجمع، والأصل: مَراية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت مرأة، وقالوا في جمعها: مَرائي، على وزن مفاعل، وهو القياس، ومَرايا، عاملوا الهمزة الأصلية، التي هي عين الكلمة، معاملة الهمزة العارضة للجمع، فأبدلوا ياء)). أي جعلت مثل مطايا، قال الشاطبي ((الأ ترى أنهم قالوا في وجه تصريف (مطايا): إنه لما صار إلى (مطائي) على مثال (مطاعي) قلبوا كسرة الهمزة فتحة، لا لعلّة هنالك، بل ليُتوصّلوا إلى قلب الياء التي بعدها ألفاً، فصار (مطآئي)، ثم قلبوا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها)) (39). أي صارت (مطاء)، وفي هذه المرحلة صار جمع

(مرأة) مرآء، ولكنهم قلبوا الهمزة ياءًا كما قلبوها في (مطاء)، قال الشاطبي: ((لأنَّها لما (صارت إلى (مطاء) كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة تشبه الألف، فصارت كتلات ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يريدوا إبعادها عن أصلها جملة، فقالوا: مطايا)). وكذلك قالوا (مرايا)، والفرق أن القلب في مطايا قياسي لأن الهمزة مزيدة، وأما في مرايا فهي أصل لأنها عين الواحد.

بقي أن نشير إلى أن (مرايا) مشترك لفظي، ظاهرها واحد وباطنها مختلف، فهي جمع (مري) وصف للناقاة على بناء (فَعِيل)، وهي جمع مرآة على بناء (مَفْعَلَة)، وجمع الأول مرايا على (فَعَائِل) ميمه أصل⁽⁴⁰⁾، وجمع الآخر مرايا على (مَفَاعِل) ميمه مزيدة، ويتبين من البناءين كيف ساغ قلب الهمزة في الأول لزيادتها، وكيف شدَّ قلبها في الآخر؛ لأنها عين الفعل.

والذي ينتهي إليه صحة جمع مرآة على مرايا لسماع ذلك بكثرة، حسب ما ذكر الجوهري.

فجمع (مري) على (فَعَائِل) وإن لم يكن بناء تأنيث مثل مطيئة، لأنه وصف للمؤنث. قال سيبويه: ((وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة؛ لأنه مؤنث))⁽⁴¹⁾

ما جاء من المصادر بالكسر والعامَّة تضمه:

خُدْلَانُ من قول بعضهم: خُدْلَانُكَ لصديقك حربٌ عليه، مقبولة عند الدكتور احمد مختار و علل ذلك قياسا على نظائره الكثيرة في لغة العرب⁽⁴²⁾، والمراد من الخُدْلَان: هو ترك المعونة والنصرة والمؤازرة. فأنَّ تخدِلَ أخاك، فهذا لا يعني أن تُضِرَّه، وإنما يعني أن تتركه وشأنه في ظرفٍ هو بحاجةٍ إليك، فهذا هو الخُدْلَان.

ووردت المقابلة بين التوفيق والخُدْلَان فيما يُؤثِّرُ عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: ((التوفيقُ والخُدْلَانُ يتجاذبان النفسَ، فأيهما غلبَ كانت في حيزه))⁽⁴³⁾، ومن الأمثلة على ذلك خُدْلَانُكَ لصديقك حرب عليه فر(الخُدْلَانُ) بضم الخاء وهو المعنى الذي يأتي مقابلا للنصر. فأنت بين أن تنصر صديقك الذي استعان بك أو تخدله (بضم الدال) خُدْلَانَا (بكسر الخاء). وقد نهض الجوهري بضبطه، وواقفه الفيروز آبادي على ذلك، وإن لم يضبط هذا مضارعه. ويظهر أن رفض استعمال مصدر " الخُدْلَان " لعدم وروده بهذا الضبط في المعاجم، وبعده استعماله بكسر الخاء(الخُدْلَان) صحيحاً استنادا إلى ورود ضبطه معجمياً في الصّحاح والقاموس المحيط⁽⁴⁴⁾، لكن يمكن قبول الضبط المرفوض قياسا على نظائره الكثيرة في لغة العرب كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد مختار، مثل " حُسبان"، و" قُربان"، و" بُتَان"، و" سُبْحان"، و" عُفْران"، و" كُفْران"، و" سُلْطَان"، و" فُرْقَان"، وغيرها⁽⁴⁵⁾، إذ جاء تعليقه مستندا إلى القياس اللغوي.

استعمال (فَعْل) بدلا من (فَعَل)؛ باختلاس الحركة للتخفيف: عَوَز، من قول بعضهم: دَفَعَه العَوَز إلى الهجرة من

وطنه، مرفوضة عند بعضهم للخطأ في ضبط الكلمة بكسر العين. بمعنى: الحاجة، الصواب دفعه العَوَز إلى الهجرة

من وطنه، قد علل ذلك الدكتور أحمد مختار عمر لما جاء في التاج: العَوَز: بالتحريك، الحاجة والغُدْم وسوء الحال

وضيق الشيء. وفي المثل: سِدَادٌ من عَوَز⁽⁴⁶⁾.

ما دل على الفقر والحاجة يقال فيه: (العَوَز)؛ يقول الخليل (ت ١٧٠هـ): "العَوَزُ أَنْ يُعَوَزَكَ الشَّيْءُ، وَأَنْتَ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ" (47)؛ ويقول ابن فارس (ت 3٩٥هـ): "العَوَزُ أَنْ يُعَوَزَ الْإِنْسَانَ الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، يَرُومُهُ وَلَا يَنْهَيَّا لَهُ" (48)؛ ونقل الأزهري (ت ٢٧٠هـ) عن "عَمْرُو عَنْ أَبِيهِ: الْعَوَزُ ضَيْقُ الشَّيْءِ، وَالْمَعْرُوفُ الْعَوَزُ" (49).
أما (العَوَز) بسكون الواو، فهو حب العنب؛ يقول الفيروز ابادي (ت ٨١٧هـ): ((العَوَزُ: حُبُّ الْعِنْبِ الْوَاحِدَةُ بِهِاءٍ، وَبِالتَّحْرِيكِ: الْحَاجَةُ)) (50).

إذ استبدلت العامة (العَوَز) بـ(العَوَز)؛ وقد نَقَلَ هذا لنا قديما الأزهري عن عمرو عن أبيه (العَوَز)، بمعنى: (ضيق الشيء)؛ وهو المعنى نفسه (العَوَز): (تحتاج الشيء لا تحده)؛ وتفسير ذلك أن التبادل بين الصيغ؛ بسبب الاختلاس؛ للتخفيف، ورد عن بعض العرب في مكسور الوسط و مضمومه ومفتوحه؛ في النثر والشعر على سواء؛ يقول سيبويه: ((هذا باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك؛ وذلك قولهم في فخذٍ: فخذُ؛ وفي كيدٍ: كيدُ؛ وفي عَضِدٍ: عَضِدُ؛ وفي الرُّجُل: رَجُلٌ؛ وفي كَرُمِ الرجل: كَرْمٌ؛ وفي علمٍ: علمٌ وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم؛ وقالوا في مثلٍ: (لم يحرم من فُصْدِ له)) (51)؛ وقال أبو النجم العجلي الفضل بن قدامة (130هـ): (52).

لَوْ عَصِرَ مِنْهُ الْبَابُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

يريد: عَصِرَ؛ وإنما حملهم على هذا، أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل؛ وكرهوا في (عَصِر) الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع؛ ومع أنه بناءً ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، كرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستئصال" (53)؛ وفي المعتل؛ يقول أبو النجم العجلي:

حَتَّى إِذَا مَا رَضِيَ مِنْ كَمَالِهَا (54)

وورد في المفتوح أيضاً؛ في "قول الأخطل [الطويل]:

وما كل مغبون ولو سَلَفَ صَفْفُهُ براجع ما قد فاته بِرَدَادٍ" (55)

فالأصل (سَلَفَ)، بفتح اللام؛ يقول الجوهري (ت ٣٩٣هـ): سَلَفَ يَسْلُفُ سَلْفًا، مثال طلب يطلب طلباً، أي: مضى ... وسَلَفَ الرجل أبأوه المتقدّمون" (56)؛ ولكنه سكن للتخفيف؛ وفراراً من كسر تفعيلة البيت؛ فتفعيلته بالتحريك //O//، وحقها //O/O// (فعلون)، ولا يتأتى هذا إلا بالتسكين.

فمن الأمثلة السابقة نجد أن التسكين؛ للتخفيف، ليس مقتصرًا على المعتل فقط، وإنما شمل الصحيح أيضاً: مرفوع الوسط، ومكسورة ومفتوحه؛ والمبني للفاعل، والمبني لثائب الفاعل.

هناءة مصدرًا للفعل هنئ

ذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن عبارة: يَعْيشُ في هِنَاءٍ، مرفوضة عند الاكثريين؛ لأنها لم ترد في المعاجم، فالوارد عن العرب المعروف بفصاحتهم: يعييش في هِنَاءَةٍ، وعلل ذلك بأنَّ (هِنَاءَةً) مصدر للفعل (هنئ) ، وعلى الرغم من عدم ورد(الهِنَاء) في المعاجم اسما ولا مصدرًا، فقد صححها الدكتور أحمد مختار عمر اعتماداً على ورودها في شعر ابن الرومي وهو خارج عصر الاحتجاج اللغوي:

وَإِذَا مَا بَدَأَ لَكَ الْعُرُّ يَوْمًا فَتَتَّبِعْ نِقَابَهُ بِالْهِنَاءِ (57)

وايضا وردت لفظة (الهِنَاء) في معجم الوسيط على أنها اسم من الفعل (هنأ) ، وفي معجم الاساسي على أنها اسم بمعنى السرور (58). فقد استند في تعليقه على المعاجم الحديثة التي تدل على المعنى المراد، اما بيت الشعر (ابن الرومي) فبعيد كل البعد عن المعنى العيش في سرور.

وذكر ابو السعود ان كلمة الهِنَاء لم ترد عن العرب اسما ولا مصدرًا، ولم يستعملها من الادباء إلا شاعر من المحدثين، قال مهناً:

هِنَاءٌ مَحَا ذَاكَ الْعِزَاءَ الْمَقْدَمَا فَمَا عَيْسَ الْحَزُونَ حَتَّى تَبْسَمَا

والاحسن ان يقال: بالهناءة، مصدر قولك: هنؤ الطعام هِنَاءَةً إذا تيسر من غير مشقة (59).

اسم المكان:

هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان وقوع هذا الفعل. من نحو: شاهدتُ مَجْرَى نهر دجلة في شمال العراق، ومكّتب الاستاذ منظّم وجميل. ومخرَج الباص إلى الطريق الفرعي ضيق. إنّ كلمة (مَجْرَى) اسم مشتق من الفعل (جَرَى) للدلالة على مكان جريان نهر دجلة. وكلمة (مَكْتَب) اسم مشتق من الفعل (كَتَب) للدلالة على مكان الكتابة. أمّا كلمة (مَخْرَج)، فهي اسم مشتق من الفعل (خَرَج) للدلالة على مكان الخروج. أي أننا نستطيع أن نعبر بكلمة واحدة عن مكان وقوع فعل ما باشتقاق اسم المكان منه. صياغة اسم المكان من الفعل الثلاثي أن ننتبه إلى الآتي: (60)

1. قد تُرد صيغة (مَفْعَل) مقترنةً بالتاء المربوطة للدلالة على المكان فقط، مثل: مكتبة - مدرسة - مزرعة - مصبغة - مقبرة - ملحمة - مطبعة.
 2. يُصاغ اسم والمكان من الفعل الثلاثي المضعّف (أي الذي آخره حرف مشدّد) على وزن (مَفْعَل) دون فكّ التضعيف، مثل: (مَرٌّ، مَمَرٌّ)، (فَرٌّ، مَفَرٌّ)، (حَطٌّ، مَحَطٌّ).
 3. يُصاغ اسم والمكان من الفعل الثلاثي الأجوف (المعتلّ الوسط) إذا كان وسطه ألفاً أصلها واو على وزن (مَفْعَل)، مثل: (قام، يقوم، مقام)، (دار، يدور، مدار).
 4. يُصاغ اسم والمكان من الفعل الثلاثي الأجوف (المعتلّ الوسط) إذا كان وسطه ألفاً أصلها ياء على وزن (مَفْعَل) مثل: (ضاق، يضيّق، مَضِيق)، (بات، يبيت، مَبِيت).
 5. ورد أسم والمكان مخالف لقواعد صياغته، ومنها: (مطار، مسار) على وزن (مَفْعَل) والأصل أن تأتي على وزن (مَفْعَل)؛ لأنها مكسورة العين في المضارع (طار، يطير) (سار، يسير). وكذلك (مَسْجِد، مَغْرِب، مَشْرُق) على وزن (مَفْعَل)، والأصل أن تأتي على وزن (مَفْعَل)؛ لأنها مضمومة العين في المضارع (سجد، يسجد) (غرب، يغرب) (شرق، يشرق). وما ورد في معجم الصواب اللغوي: **المخدّع من قول بعضهم:** جلست المرأة في مخدّعها مرفوضة للخطأ في ضبط الميم بالفتح. المعنى: حجرة نومها، أو بيت صغير داخل بيتها الكبير، الصواب جَلَسَت المرأة في مَخْدَعِها فقد علل الدكتور أحمد مختار عمر صحت ذلك؛ لأنها تحقق حداً أعلى من الصحة اللغوية وهو ما ينصح بالالتزام به، ويشمل المنقول عن العرب الفصحاء، أو ما استجد في لغة العصر الحديث إذا لم يكن له بديل آخر.
- أما قوله: جَلَسَت المرأة في مَخْدَعِها فصيحة مهملة، المَخْدَع - بفتح الميم والبدال - اسم للمكان الذي يدخل فيه الإنسان أو غيره، وهو أفصح لغاتها، وفيه لغة أخرى بضم الميم (61).
- عبارة "جَلَسَت المرأة في مَخْدَعِها فصيحة مهملة" تشير إلى أن الجملة المذكورة قد تكون مهملة في اللغة العربية، وذلك بسبب خطأ في الصواب اللغوي أو التشكيل.
- إنّ مصطلح "فصيحة مهملة" عند الدكتور أحمد مختار هو كل ما يعد في عرف التقليديين في مرتبة الفصيح، ولكنّه في عرف المعجم أدنى درجة من القبول، وذلك لدخول عنصر الاستعمال والشيوع عاملاً مرجحاً في سلم الصواب اللغوي بالنسبة للمستعمل المعاصر، ولكن يظل اللفظ الفصيح المهمل يتمتع بإمكانيته عند التراثيين ومن يبحثون عن العراقة والأصالة ويفضلون القديم على الجديد.
- في هذا السياق، يشير إلى أنه تم تشكيل الجملة بشكل غير صحيح لذا، الصيغة الصحيحة للجملة هي: "جَلَسَت المرأة في مَخْدَعِها"، وفي هذه الحالة تكون الجملة صائبة إذ خطأ كل من ابن مكي الصقلي (ت501هـ)، وابن الحنبلي (ت971هـ)، قولهم: المَخْدَع بفتح الميم، وصوابه عندهما المَخْدَع بضم الميم أو المَخْدَع بكسرهما لأنّ المَخْدَع: الخزانة... والمراد بالخزانة البيت الصغير يكون داخل البيت الكبير (62)، ولكن فتح ميم المَخْدَع لغة فقد دُكر في شعر الأخطل: (63)

صَهْبَاءٌ قَدْ كَلَفْتُ مِنْ طَوْلِ مَا حُبِسْتُ فِي مَخْدَعِ بَيْنِ جَنَاتٍ وَأَنْهَارٍ

ويروى بضم الميم وكسرهما وفتحها فقد دُكر أنه روي بتثنية الميم (64) وقد نصّ على لغات المَخْدَع الثالث ابن هشام اللخمي (ت577هـ) في المدخل بقوله: ((والمَخْدَعُ وفيه ثلاث لغات مَخْدَعُ بفتح الميم كما تنطق به العامة ومَخْدَعُ بكسرهما ومَخْدَعُ بضم الميم)) (65) وقد ذكر لغة فتح الميم ابن الأثير (ت630هـ) في النهاية والبداية (66)، ونصّ على اللغات الثلاث كل من ابن منظور (ت711هـ) في اللسان، والفيومي (ت770هـ) في المصباح المنير (67)، وقد نصّ الفيروز ابادي (ت718هـ) على لغتي الضم والكسر فقط في القاموس المحيط (68)، ولكنّه في كتابه العُرر المثلثة ذكر تثنية ميم المَخْدَع (69)، وقد استدرك الزبيدي (ت1205هـ) لغة فتح الميم

على الفيروز ابادي، إذ قال: ((فالفتح يستدرك به على المصنف (الفيروز ابادي)، والجوهري والصاغانى فإنهم لم يذكره)) (70)، واللغات الثلاث في معجم الفصحى من اللهجات العربية (71).
 هذا، وقد اقتصر على ذكر لغتي الضم والكسر كل من ابن السكيت (ت244هـ) في إصلاح المنطق، وأبو مسحل الأعرابي (ت230هـ) في كتاب النوادر، وابن قتيبة (ت276هـ) في أدب الكاتب، والجوهري (ت393هـ) في الصحاح، والمعجم العربي الاساسي (72).
 يبدو أن هناك اتفاقاً بين بعض المصادر اللغوية بشأن التشكيلات المختلفة لكلمة "مَخْدَع". فابن سيده وابن هشام اللخمي وابن الأثير وابن منظور والفيومي قد نصوا على وجود ثلاث لغات لكلمة "مَخْدَع"، وهي: مَخْدَعُ بفتح الميم، ومَخْدَعُ بكسر الميم، ومُخْدَعُ بضم الميم.
 يبدو أن هناك تنوعاً في اللغات المستعملة في التشكيل بين الفتح والكسر والضم، وتُعد جميع هذه التشكيلات صحيحة ومشروعة في اللغة العربية. يمكن للكاتب أو الشاعر اختيار التشكيل التي يراها مناسبة لمقصوده الأسلوبى أو الشعري.
 ومن ثم، يمكن استعمال "مَخْدَع" بفتح الميم أو "مَخْدَع" بكسر الميم أو "مُخْدَع" بضم الميم بناءً على الاختيار اللغوي والأسلوبى الذي يرغب فيه الكاتب أو الشاعر وهذا يتماشى مع ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار في تعليقه.

2- (مسار – مسير)

من قول بعضهم: غيرَ مسارَ الطائرة مرفوضة، لصوغ اسم المكان على (مَفْعَل) ، لكنَّ الدكتور أحمد مختار عمر علل صحتها استناداً إلى القياس في اسم المكان أن يكون على وزن (مَفْعَل) إذا كان مضارعه مكسور العين، إذ يمكن تصحيح المثال المرفوض إما على قاعدة جواز الانتقال من الفتح في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع، وإما على عدم اطراد الكسر في اسم المكان من المكسور العين، ووجود أمثلة كثيرة بالفتح؛ ولذا اتخذ مجمع اللغة المصري قراراً بقياسية صوغ اسم المكان من الثلاثي الأجوف اليائي على وزن (مَفْعَل)، فيقال: المسار والمطار (73).

الاختلاف الصوتي وأثره في المعنى:

عني القدماء بهذا النوع من الدلالات، فقد أشار إليها الخليل (170هـ)؛ فقال: كأنهم توهموا في صوت الجندب استئالة ومداء، فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر (74)، وأصل ابن جنى (ت392هـ) لهذه الدلالة، فعقد باباً في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباباً في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وباباً في قوة اللفظ لقوة المعنى، جمع فيها ابن جنى أمثلة تُبين القيمة التعبيرية للحرف (الصوت) الواحد في حال البساطة، وأيضاً في حال التركيب (75)، إذ رأى أن الحرف الواحد يقع على صوت معين، ويوحى بالمعنى المناسب؛ سواءً أكان هذا الحرف أولاً، أم وسطاً، أم آخرًا، وذلك في حال البساطة؛ فمثال ما وقع فيه الحرف أول الكلمة: ((العَسْفُ والأسْفُ، والعين قريبة من الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين)) (76)، **ومن ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزُّهُمْ أَزًّا) (مریم: 83) ؛ أي: تزعجهم وتُقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة قريبة من الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك.**
ومن ذلك قولهم: صعد وسعد، فجعلوا الصاد - لأنها أقوى - لما فيه أثر مُشاهد يُرى وهو الصعود في الجبل والحائط ونحو ذلك، وجعلوا السين - لضعفها - لما لا يظهر ولا يشاهد حساً، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجد لا صعود الجسم، فجعلوا الصاد لِقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العي (77).

ما جاء في معجم الصواب اللغوي من ذلك:

صَنْجَة: من قول بعضهم: صَنْجَة الميزان، فهي مرفوضة عند بعضهم لمجيء الكلمة بالصاد.

فقد علل الدكتور أحمد مختار عمر مجيء الكلمة المرفوضة في المعاجم بالسين والصاد فهما لغتان، وقيل السين أفصح؛ لأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية (78).

فقد خطأ كل من ابن السكيت ، وابن قتيبة ، وابن مكي ، وابن الجوزي ، والصفدي ، قولهم :سَنْجَة الميزان (79) بالسين، والصواب عندهم صَنْجَة بالصاد(80) .
ولكن قولهم السَنْجَة بالسين لغة في الصَنْجَة؛ فقد ذكر اللغتين كل من ابن سيده في المحكم ، وابن السيد البطلوسي في الاقتضاب ، وابن هشام اللخمي في المدخل إلى تقويم اللسان ، والمطرزي في المغرب الذي حكى قول الفراء إن السين أفصح (81) ، كما نصَّ على اللغتين صراحة ابن منظور في اللسان الذي ذكر أن لغة السين أفصح بقوله : ((سَنْجَة الميزان لغة في صَنْجَتَه، والسين أفصح ،وفيه صَنْجَة الميزان وسَنْجَتَه فارسي مُعَرَّب (82)))⁰ ، وتبعه الزبيدي في تاج العروس(83)،وقد ذكر الفيومي اختلاف العلماء في تلك اللغة، فقال ((سَنْجَة الميزان مُعَرَّب والجمع سَنْجَات، مثل سَجْدَة وسَجْدَات، وسِنْج أيضا مثل قِصْعَة وقِصْع، قال الأزهري : قال الفراء هي بالسين ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقالا :صنجة الميزان بالصاد، ولا يقال بالسين، وفي نسخة من التهذيب سَنْجَة وصَنْجَة والسين أعرب وأفصح فهما لغتان، وأما كون السين أفصح فلأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية))⁽⁸⁴⁾،لفظة صَنْج ، وان كانت بوزن فَعْل ، ضَمَّت في تركيبها حرفي الصاد والجيم اللذين نصوا على عدم اتئلفهما في لفظة عربية . ولعل في هذا دليلاً على ما للجانب الصوتي من أثر في الحكم على عجمة اللفظة وأصلها من جهة ، وعلى كونها معربة أو وافقت العربية من جهة أخرى (85) . واللغتان في القاموس المحيط وفي المعجم الوسيط أيضا (86)، هذا، وقد نصَّ الجواليقي على أن صَنْجَة الميزان معرَّبة (87) وقال أدي شير : ((صَنْجَة الميزان تعريب سَنْجَة))⁽⁸⁸⁾ .
وان يقال للأعشى صَنْجَة العرب لكثرة ما تغنت بشعره (89) ، وكلمة (صَنْج) هي فارسية: دائرتان صغيرتان (ويقال كذلك- صفيحتان) من النحاس يُصَفَّق بإحدهما على الأخرى، ويُمسكان بأصابع اليد، والظاهر أنها معربة عن اللغة البهلوية فأصلها (الجنك)، ومن معانيها الربابة، والصَنْج عازف الربابة (90) . اختلاف الصيغة يؤدي إلى اختلاف المعنى؛ من عرض المادة في المعجمات اتضح أن السَنْجَة وحدة قياس (وزن)،أما الصَنْجَة فهي آلة للطرب .

نُخْبَة : من قول بعضهم: حضر نُخْبَة من العلماء ، مرفوضة للخطأ في ضبط الكلمة بتسكين الخاء .
بمعنى:المجموعة المختارة، فقد جاء في تعليل الدكتور أحمد مختار عمر، أنَّ المشهور في ضبط (نُخْبَة) هو ضبطها بالفتح (نُخْبَة) ، ففي المصباح : (وزان رُطْبَة)، ولكنَّ الضبط المرفوض ضبط فصيح سجلته بعض المعاجم القديمة فضلا عن الحديثة، ففي القاموس والتاج (النُخْبَة بالضم وكهزمة: المختار)، وفي الوسيط مثل ذلك فقد أثبت الضبطين (91) .الضبطان فصيحان عند الدكتور أحمد مختار مستندا إلى المعجمات القديمة والحديثة .
يبدو أن هناك اختلافاً في الآراء بخصوص ضبط كلمة "نُخْبَة" بتسكين الخاء أو فتحها . فقد ورد بعض المصادر التي تشير إلى إمكانية ضبطها بهذه الطريقة فقد خطأ كل من ابن قتيبة(ت276هـ) (92) ، وابن الجوزي(ت591هـ)⁽⁹³⁾ ، والصفدي(ت762هـ)⁽⁹⁴⁾ ، قول العامة نُخْبَة القوم بتسكين الخاء، والصواب عندهم نُخْبَتُهُم بفتحها .

ولكنَّ وردت لغة تسكين الخاء في مقاييس اللغة (95) ،وردَّ ابن السيد البطلوسي في الاقتضاب على تخطئة ابن قتيبة لتسكين الخاء قائلاً: ((المعروف نُخْبَة بإسكان الخاء، وأما النُّخْبَة بفتح الخاء فهي نادرة، لأن فَعْلَة بتحريك العين من صفات الفاعل))⁽⁹⁶⁾ ، يظهر أنَّ هناك توافقاً في بعض المصادر بشأن إمكانية ضبط كلمة "نُخْبَة" بتسكين الخاء . ويشير ابن هشام اللخمي(ت577هـ) في تقويم اللسان إلى وجود اللفظتين "نُخْبَة" و "نُخْبَة"، وأن الإسكان (تسكين الخاء) هو الأكثر شيوعاً ووضوحاً، وهو كما تتطرق به العامة .

بناءً على هذا ، يمكن استعمال "نُخْبَة" بتسكين الخاء بدلاً من "نُخْبَة" بفتح الخاء في العربية الفصحى وقد نصَّ ابن هشام اللخمي على اللغتين في المدخل إلى تقويم اللسان، قال: ((والنُّخْبَة وفيها لغتان : نُخْبَة ونُخْبَة بإسكان الخاء وتحريكها، والإسكان أشهر وأفصح كما تتطرق به العامة))⁽⁹⁷⁾ . فاستعمالات اللغة قد تختلف بين المناطق واللهجات المختلفة، وقد يكون هناك تفضيلات مختلفة في ضبط الكلمات ففي اللسان ((قال الأصمعي: يقال هم نُخْبَة القوم بضم النون وفتح الخاء، قال أبو منصور وغيره : يقال نُخْبَة بإسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي))⁽⁹⁸⁾ ، وذكر الزبيدي في تاج العروس أن فتح الخاء هي اللغة الجيدة (99)، وأورد اللغتين الفيروز آبادي في القاموس المحيط ، وعلي بن بابي في خير الكلام⁽¹⁰⁰⁾، وضبطت خاء النُّخْبَة في المعجم الوسيط بالسكون والفتح واللغتان في معجم الفصحى من اللهجات العربية (101) ، ويمكن تعليل الميل إلى نطق (نُخْبَة) بتسكين (الخاء) ذلك

إلى سببين اثنين ، الأول يتمثل بالخفة التي يوفرها السكون قياساً بحركة الفتحة، فالسكون عند أكثر علماء الأصوات أخف من الفتحة، أو إنه ليس بذى قيمة نطقية أصلاً (102)، والسبب الآخر يتعلق باختزال المقطعين المفتوحين في كلمة (نُخْبَةٌ) ، وهما / : ن / خ / ، بمقطع مغلق واحد في كلمة (نُخْبَةٌ) ، هو / : ن / خ / وبحسب ما ذكره المحدثون فإن تفضيل المقطع المغلق على المفتوح يمثل إحدى خصائص النطق في اللغة العربية (103) ، ولا نرى بأساً في استعمال كلمة (نُخْبَةٌ) ، لما ذكر أنفاً، ولوجود نظائر من شكلها وردت بتسكين الحرف الحلقى، وتسكينه مثل (نُحْفَةٌ ، و نُحْفَةٌ) و(نُحْمَةٌ ، و نُحْمَةٌ) ، ويمكن تسويغ قبول (نُخْبَةٌ) بتسكين (الخاء)، لورودها في بعض المعاجم القديمة و الحديثة كما أشار بتعليقه الدكتور أحمد مختار عمر، فضلاً عن أن معنى كلمة (نُخْبَةٌ) بتسكين الخاء لا يلتبس في أذهان الناس بمعنى آخر غير المجموعة المختارة.

يبدو أن هناك مصادر متعددة وآراء متباينة في ضبط الكلمة، ويعتمد الاختيار النهائي على التفضيلات الشخصية والاستعمال الشائع في اللغة المعاصرة.

الخاتمة:

بعد دراسة التعليل الصرفي في معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر نقف

هنا ؛ لندون النتائج التي توصلنا إليها ، ولا شكّ هي نتائج مهمة ينبغي ذكرها ، والتنبيه عليها ، وهي :

1- أوقفنا هذا البحث على مميزات علل الدكتور أحمد مختار عمر فقد انمازت في الغالب بالسهولة والسلاسة والوضوح والبعد عن التعقيد والتكلف ، وهو أمر طبيعي ؛ ذلك أنه تابع سببويه في الكثير منها ، ولا يخفى علينا أنّ علل سببويه كانت يسيرة لا تعقيد فيها ولا غموض

كشفت البحث عن نوع التعليل الذي كان الدكتور أحمد يعلل به المسائل الصرفية المتنوعة ، فقد علل بالعلل التي ذكرها الزجاجي ، وهي العلل التعليمية ، والعلل القياسية، وأمّا العلل الجدلية النظرية التي لها علاقة بالفلسفة والمنطق لم يمل إليها لأنّ هدفه دفع الملل عن المثقف العربي، ولكنّ العلل التعليمية كانت هي الأكثر من بين العلل الأخرى .

2- اتضح لنا من هذا البحث أن الدكتور أحمد كانت له شخصية علمية واضحة ؛ إذ لم تختف تلك الشخصية بكثرة ما كان ينقل عن غيره من الصرفيين ، فكان يناقش تلك الآراء التي ينقلها ثم يقارن بينها ليصل بعد ذلك إلى النتيجة، فيرجح ما يراه صواباً من تلك الآراء بالأدلة المنطقية الواضحة التي يقتضيها ذلك الترجيح .

3- كانت تعليقاته بالحجة والرأي ، والعقل والمنطق، وإيراد ما يثبت رأيه من المعجمات اللغوية أو المجامع اللغوية.

4- ثبت من تعليقات وأدلة عرضها الدكتور أحمد مختار عمر أنّ النسبة إلى الجمع صحيحة لا غبار عليها، فلا حجة للتخطئة.

5- لم يتبع الدكتور أحمد مختار عمر وفريق عمله في تعليقاته الصرفية مدرسة لغوية بعينها، أو عالماً دون آخر، بل كان في موافقاته ومعارضاته للنحاة يتبع ما يظنّ أنّه أقرب إلى الصواب، وبما يوافق ما يجمعه من أدلة عن هذه اللفظة أو تلك، حتى لو لم يذكر أدلة جديدة عن القدماء فقد وافق البصريين في مسائل، وخالفهم في أخرى، ووافق الكوفيين في مسائل وخالفهم في أخرى، كما كان في الكثير من موافقاته ومعارضاته يتبع رأي جمهور النحاة، وأحياناً يتبع رأي عالمٍ ويخالف الجمهور، حتى أنّه في بعض المواقف كان يوافق أحد العلماء ويخالف الآخر وهما من المدرسة نفسها ويتبع ما تقرّه المجامع اللغوية والاستشهاد بها.

6- اتجه الدكتور أحمد مختار عمر و المعنيون بمسائل الخطأ والصواب على ألسنة الناس في اللغة، كمجمع اللغة العربية، والنقاد الذين صنفوا في هذا الباب، إلى التيسير في هذه المسائل الصرفية، أي مال إلى التيسير وعدم الاعتداء بالمعيارية كثيراً.

7- من هذا العرض يتضح لنا أنّ الدكتور أحمد مختار عمر أدرك أنّ النمو والتطوّر حقان ثابتان من حقوق اللغة العربية وجوهان في بنيتها التكوينية -ظهور صيغ جديدة من باب البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ط8، 2003.

خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر فالخطأ في القياس الصرفي تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها وناموس حياتها وقواعد فطرتها ويخلّ بنظامها، في حين التجديد والتطور تبديل وإحداث يجري وفقاً لسننها وينساق مع فطرتها وينقاد لقواعدها، ويوافق روحها وخصائصه، فتعليقاته لم تخرج عما ذهب إليه اللغويون إلا أنّه لم يوفق في استدلاله على ما جاء به في لفظة (هنا) ودلالاتها على الرخاء والسعادة أي أنه لم يراع السياق الذي وردت فيه اللفظة.

المصادر

- 1) الإعراب في جمل الإعراب، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط1، 1957.
- 2) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ط8، 2003.
- 3) البداية و النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ) تح: محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية - بيروت، ط2، 1399هـ - 1979م.
- 4) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي (ت1205هـ)، تح: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1994م.
- 5) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي تح: عبد العزيز مطر " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر 1966م
- 6) تحف العقول من آل الرسول، للشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، من أعلام القرن الرابع، قدم له السيد محمد صادق بحر العلوم، مطبوعات المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف 1963.
- 7) التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي. دار الميرة للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2003.
- 8) التعليل الصرفي في كتاب سيبويه، إدريس حمد هادي، (رسالة ماجستير)، جامعة بابل/كلية التربية، 1428هـ - 2007م.
- 9) التعليل الصرفي والصوتي في اللغة العربية (حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، وعد هاشم عبود (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 1416هـ - 1996م.
- 10) تهذيب اللغة: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370 هـ) تح: مجموعة من المحققين. بطبعات متفرقة، الدار المصرية، للتأليف والترجمة بتواريخ متعددة.
- 11) جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، تحقيق وتعليق محمد ابي الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت - لبنان (1408هـ - 1988م).
- 12) جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321 هـ) تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1- 1987.
- 13) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2003.
- 14) دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر، عبد الكريم مجاهد، الاردن-عمان، ط1، 2006.
- 15) ذرة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516 هـ)، تح: بشار بكور، المعهد الإسلامي، دمشق، سوريا، ط2، 2006.
- 16) الدلالة الجديدة والتطور اللغوي - د. إبراهيم السامرائي -مجلة اللسان العربي -المكتب الدائم لتنسيق التعريب. في الوطن العربي -المملكة المغربية مج10: 8/1.
- 17) ديوان ابن الرومي (ت 283 هـ) شرح: الأستاذ أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2002.
- 18) ديوان ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن عبد ربه الاندلسي (ت328هـ)، جمعه وحققه الدكتور محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979.

- (19) ديوان ابن نباتة ، جمال الدين بن نباتة المصري (ت 768هـ)، تح: محمد القلقلي، ط1، مطبعة التمدن، مصر-1905.
- (20) ديوان أبي النجم العجلي- الفضل بن قدامة (ت130هـ)، جمعه وحققه: الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،سوريا 2006.
- (21) ديوان الأخطل، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر ،دمشق، ط4، 1996.
- (22) ديوان الأدب لأبي إبراهيم اسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت359هـ)، تح: أحمد مختار عمر- مراجعة د. إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية- 1974.
- (23) الرافد، الأمير أمين آل ناصر الدين ، الناشر: مكتبة لبنان- بيروت- ط2/ ١٩٨١ م
- (24) رسالة الصَّاهِلِ والشَّاحِجِ، لأبي العلاء المعري (ت449هـ)، تح: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984.
- (25) شذا العرف في فنِّ الصِّرف، أحمد الحملاوي (ت 1351 هـ) ، ضبط ومراجعة وشرح :حجر عاصي، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 1999 م
- (26) شمس العرفان بلغة القرآن – عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة- 1980.
- (27) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين (بدون تاريخ).
- (28) العربية الصحيحة , احمد مختار عمر، دار عالم الكتب ط ٢، ١٩٩٨ .
- (29) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ،عدنان الخطيب ،دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986.
- (30) العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (ت170هـ) ، تح :دمهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي، د. ط. دار ومكتبة الهلال د.ت.
- (31) الغرر المثلثة والدرر المثبته، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ)، تحقيق ودراسة: أ.د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط2، 2000.
- (32) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨
- (33) القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ)، تح: الدكتور يحيى مراد - مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة-2010.
- (34) كتاب الألفاظ والأساليب، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، 1980 - ٢٠٠٠ م
- (35) كتاب سيبويه، ابو بشر عثمان سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانكي، القاهرة-1988
- (36) كتاب في أصول اللغة ،مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ثلاثة اجزاء ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 1975-1983-1996.
- (37) كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1988.
- (38) كشف الطرة عن الغرة للألوسي، خالد حامد البدوي، الناشر دار آفاق، مطبعة دمشق، عن الطبعة الاولى-1301هـ.
- (39) الكليات ، أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، تح : عدنان درويش ، منشورات وزارة الثقافة ،دمشق، ط2، 1975.
- (40) لسان العرب المحيط، ابن منظور ، قدم له الشيخ عبدالله العلايلي، اعداد وتصنيف، يوسف خياط ونديم مرعشلي ، دار صادر - بيروت (د.ت).
- (41) المحكم والمحيط الاعظم ، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2000.
- (42) محيط المحيط ، بطرس البستاني ، مكتبة لبنان بيروت- ١٩٨7
- (43) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الفيومي (أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ)، تح: يحيى مراد ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ،القاهرة، ط1، 2008.
- (44) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر، ط1، عالم الكتب، القاهرة-2008.
- (45) المعجم العربي الأساسي (لا روس)، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب " المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2003.
- (46) معجم الفصح من اللهجات العربية وما وافق منها القراءات القرآنية، محمد أديب عبد الواحد جمران ، ط1، 1421 هـ- 2000م.

- (47) معجم تصحيح التصحيح، الدكتور أحمد مطلوب (عربي- عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-2012.
- (48) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)، تح: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين و الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ- 2007م.
- (49) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تح: محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2004.
- (50) من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة، محمد أبو الفتوح شريف، مكتبة الشباب- ط/2 - 1979م
- (51) النحو الوافي، عباس حسن، ط13، دار المعارف، 1999.
- (52) ميزان الحكمة- محمد حمدي الريشهري(ت2022م)، دار الحديث، قم- ايران، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- (53) نزهة الألباب، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال لدين الأنباري(ت577هـ) تح: إبراهيم السامرائي الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن طبعة مدينة الزرقاء، الأردن- ط3، 1985.
- (54) نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام)(ت40هـ)، جمعه الشريق الرضي(ت356هـ)، حققه وشرح معانيه محمد عبده، ط1، 1412هـ

الهوامش

- (1) النحو العربي - مازن المبارك 69
- (2) ينظر: معجم الصواب اللغوي | 139، أزاهير الفصحى في دقائق اللغ 34، و اللحن في اللغة مظاهره ومقاييس | 425
- (3) مقاييس اللغة 624
- (4) ينظر: لسان العرب المحيط ابن منظور(علل | 867
- (5) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، 6 77
- (6) الكليات 1 72
- (7) ينظر: التطبيق الصرفي، و التعليل الصرفي والصوتي في الدراسات العربية 5
- (8) ينظر: التعليل الصرفي في كتاب سيبويه:2
- (9) ينظر: التعليل الصرفي والصوتي في الدراسات العربية 9
- (10) ينظر: العلة النحوي: مازن المبارك 58
- (11) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 352
- (12) الاغراب في جدل الاعراب: 81
- (13) ينظر: دراسات في اللغة والنحو 196
- (14) معجم الصواب اللغوي 1/ ب
- (15) الخصائص 196/1
- (16) فقه اللغة - محمد المبارك 56.
- (17) الدلالة الجديدة والتطور اللغوي - إبراهيم السامرائي - مجلة اللسان العربي - المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي - المملكة المغربية م 10 | 8 .
- (18) الخصائص | 189
- (19) م.ن | 12
- (20) ينظر: معجم الصواب اللغوي /ص، ج

(1) ينظر: العربية الصحيحة 179.

(2) نزهة الألباب، طبعة مدينة الزرقاء، الأردن 33

(3) م.ن 35

(24) ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 57؛ و كتاب في أصول اللغة 3 50، الكتابة الصحيحة ؛52.

(5) ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 57؛ و العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهر 146 .

(26) معجم الصواب اللغو 1/680، و اشموس العرفان بلغة القرآن 13 .

(17) معجم الصواب اللغو ؛ 80، درة الغواص في أوهام الخواص ؛ 101 .

(18) درة الغواص في أوهام الخواص: 225

(19) لسان العرب المحيط (رأى) 092 .

(10) المعجم العربي الاساسي(رأى) 494-495.

(11) ينظر: معجم الرائد(رأى) 1353، و معجم الاخطاء الشائعة 99.

(12) نهج البلاغة 269

(13) الترييع والتدويج - رسائل الجاحظ ؛ 55

(14) من معجم الجاحظ 166 .

(15) ينظر: معجم تصحيح التصحيح 177-178

(16) تهذيب اللغة(رأى 5) ؛ 04 .

(17) الصحاح(رأى 5) ؛ 2349 .

(38) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 4/ 201

(19) م.ن 4 ؛ 02 .

(10) كشف الطرة 412

(11) الكتاب 3 ؛ 637

(12) ينظر: معجم الصواب اللغو . 45؛ و ديوان الأدب ؛ 6 .

(43) تحف العقول عن آل الرسول - ابن شعبة الحراند ؛ 57؛ و ميزان الحكماء - محمد الريشهر - 4 ؛ 606 .

(14) ينظر: الصحاح(خ ذل) والقاموس المحيط(خ ذل 940

15 ينظر: معجم الصواب اللغو ؛ 45؛ و ديوان الأدب ؛ 6؛ و المصباح المنير(خ ذل 102 ، و النحو النواف ؛ 208

(16) ينظر: معجم الصواب اللغو ؛ 53 .

- 17 (العين (عوز) : 106 .
- 18 (مقاييس اللغة (عوز) : 594 .
- 19 (تهذيب اللغة (عوز) : 14 .
- 20 (القاموس المحيد 5 9
- 1 (كتاب جمهرة الأمثال ؛ 193 ، رقم 517) : " قولهم: (لم يحرم من قصد له)؛ ومنهم من يقول: (من فزد له) ، أي: لم يحرم من نال بعض حاجته " 52 (ديوان ابي التجم العجلي: 161
- 3 (الكتاب ؛ 113 و 114 .
- 4 (رسالة الصاهل والشاحج (ابي العلاء المعري) 666 ، وينظر: ديوانه 192 .
- 5 (ديوان الأخطل 1 7
- 6 (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سلف ؛ 4 376 .
- 17 (ديوانا ؛ 3 ، وفيه الهناء : اسم للقطران تطلّى به الابل لمعالجة الجرب. فاين الهناء بمعنى السرور؟ قد أخطأ في دليله.
- 18 (ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 81 ، و معجم الوسيط 196 (هنا)، و معجم الاساس 1274
- 19 (ينظر: شمس العرفان بلغة القرآن ؛ 7 ، والشاعر هو ابن نباتة المصري (ت 768 هـ) ديوانه 129 ، وهل هو من المحدثين؟
- 52 (ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 67 ، والتطبيق الصرفي (عبد الرأجي): 83-84.
- 1 (ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 74 ، و تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 20 .
- 2 (ينظر: تثقيف اللسان 267 ، و تاج العروس خ د ؛ 314
- 3 (ديوان 142
- 4 (ينظر: المحكم (خ د ؛ 3 ، ولسان العرب المحيد خ د ؛ 798 ، و تاج العروس خ د ؛ 314
- 5 (المدخل إلى تقويم اللسان 90
- 6 (ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار ؛ 14
- 7 (ينظر: لسان العرب المحيط خ د ؛ 798 ، و المصباح المنير خ د ؛ 165
- 8 (ينظر: القاموس المحيد خ د ؛ 661
- 9 (ينظر: الفرر المثلث 124
- 10 (تاج العروس خ د ؛ 314
- 11 (معجم الفصيح خ د ؛ 162
- 12 (الصحاح خ د ؛ 202 ، و المعجم العربي الاساسي (خ د ؛ 383
- 13 (ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 90 ، و النحو الواف ؛ 19 ، و كتاب في أصول اللغة ؛ 15 ، 1 . . . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة 452 / 1

(14) ينظر العين 56/1 و الخصائص ؛ 152

(15) ينظر: الخصائص ؛ 42 ، ودراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح 141

(16) الخصائص ؛ 146

(17) م.ن 147

(18) ينظر: معجم الصواب اللغوي . 91، و الأخطاء اللغوية الشائعة في ضوء قوانين التطور اللغوي: ٢٩، وكتاب اللغة العليا 97 (صنّ الصنّج وجمعها صنو: : رقائق من نحاس تكون معلقة حول الدّف والصنّجات تلك الثحاسات التي تمسك بها الرافضات ، وسهّلنها إلى صاجات، السنّج : العيار، حديد يوزن به والصنّجة سكين في مقدّم البندقية، ويقال أيضا السنّج)

(19) سنجة الميزان ما يوزن به كالرطل والأوقية المعجم الوسيط سر ن ؛ 153 ،وينظر: كتاب اللغة العليا 197

(20) إصلاح المنطق 85 ، و أدب الكاتب 87 ، و تثقيف اللسان ١9 ، و تقويم اللسان 29 ، و تصحيح التصحيف 320

(21) المد ص ن ؛ 7 260 ،والاقتضاب ؛ 97 ، و المدخل إلى تقويم اللسان 60 ، و المغرب ص ن ؛ 273

(22) لسان العرب المحيط(س ن ج ؛ 214 . ص ن ؛ 2 381

(23) تاج العروس: سر ن ؛ ؛ 61

(24) المصباح المنير (سر ن ؛ ؛ 291

(25) أثر الدخيل في العربية الفصحى 151

(26) ينظر: القاموس المحيط(سر ن ؛ ؛ 69 70 ، و المعجم الوسيط ص ن ؛ ؛ 525

(27) المعرب 425

(28) الألفاظ الفارسية المعرب 108

(29) ينظر: المزهر . 431

(30) ينظر (صنّج) في لسان العرب المحيط إذ يميز بين نوعين منه ؛ 181 ،معجم الألفاظ الفارسية المعربة: آدي شير 108

(31) ينظر: معجم الصواب اللغوي ؛ 150 ، و تصحيحات لغوية ؛ ٣١

(2) (أدب الكاتب 382

(3) تقويم اللسان 180

(4) تصحيح التصحيف 512

(5) مقاييس اللغة ن خ ؛ 982

(6) الاقتضاب ؛ 89 190

(7) المدخل إلى تقويم اللسان 94

(8) لسان العرب المحيد (ن خ ؛ ؛ 601

(9) تاج العروس(ن ؛ ؛ 479

- 00) ينظر: القاموس المحيد (ز : ب) ، خير الكلا 58
- 01) ينظر: المعجم الوسيط (ز : ب) 208 معجم الفصيح من اللهجات العربية (ز : ب) 540
- (102) ينظر دراسات في علم اللغة : كمال بشر 74 ، و دراسة تطبيقية في معجمات التصحيح اللغوي الحديثة في ضوء علم اللغة الحديث 36 .
- (103) وقد بين ذلك بشكل تفصيلي الدكتور لطيف القصاب ينظر: دراسة تطبيقية في معجمات التصحيح اللغوي الحديثة في ضوء علم اللغة الحديث 36 .